● أخبار قصيرة

استئناف الحركة عبر معبر «تشمن» بين باكستان و أفغانستان

أفادت مصادر إعلامية نقلا عن السكان المحليين في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان عن استئناف النشاط التجاري في معبر تشمان بعد انتظار دام خمسة أشهر.
في الوقت الحالي، سهلت الحكومة المؤقتة في باكستان بالتعاون مع الجيش الباكستاني، معبر تشمن - النقطة الحدودية بين أفغانستان وباكستان - الذي كان مغلقًا منذ نوفمبر ٢٠٢٣، وتم استئناف الأنشطة التجارية في هذه المنطقة. وبحسب التقارير، منذ أن أعلنت الحكومة المؤقتة في باكستان إلزامية حمل جواز سفر وتأشيرة للسفر إلى أفغانستان، احتج مئات الأشخاص واعتصموا بعد ٢١ أكتوبر. كان بعض التجار وأعضاء الأحزاب السياسية والناشطين الاجتماعيين قد اعتصموا احتجاجًا على القرار الأحادي للحكومة المؤقتة في باكستان بفرض قيود على التنقل.

المانيا.. شولتز يرفض ارسال صواريخ تاروس لاوكرانيا

رغم الضغوط المتزايدة على أولاف شولتز، المستشار الألماني، لإرسال صواريخ تاروس إلى أوكرانيا، أكد مرة أخرى على موقفه المعارض لهذه المسألة. في جلسة أسئلة وأجوبة في مركز التدريب المهني في سيندلفينغن بولاية بادن-فورتمبرغ، كرر شولتز معارضته لهذا الطلب الذي وافق عليه إلى حد ما التحالف الحكومي المعروف باسم «إشارة المرور». وقال شولتز: «أنا المستشار، ولهذا السبب ما زال هذا الأمر صحيحًا». ووصف المستشار الألماني الجدل السياسي الداخلي حول صواريخ تاروس بأنه «نقاش غريب حول نوع معين من أنظمة الأسلحة». ويبرر شولتز موقفه المعارض بأنه لا يمكن تسليم نظام أسلحة لأوكرانيا لديه مدى واسع جدًا، ثم لا يُفكر في كيفية السيطرة على هذا النظام.

باكستان.. رئيس حركة علماء الإسلام يشكك بصحة الإنتخابات البرلمانية

قال مولانا فضل الرحمن، رئيس حركة علماء الإسلام - فرع الفضل، الذي سافر إلى إقليم السند بدلاً من حضور جلسة انتخاب شهباز شريف رئيسًا للوزراء في البرلمان الوطني: لقد وصل معظم النواب إلى البرلمان الوطني عن طريق الغش في الانتخابات.
وقال: لقد فقد البرلمان الوطني قيمته لأن الكثير ممن يجلسون فيه ليسوا منتخبين من قبل الشعب.
وأضاف رئيس حركة علماء الإسلام : لقد شهد الشعب الباكستاني أيضًا حالات غش واسعة النطاق في انتخابات عام ٢٠١٨، لكن الغش في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٤ تفوق على ذلك.

رغم اصرار ماكرون

لماذا عارضت الدول الأوروبية مقترح ماكرون لإرسال قوات إلى اوكرانيا؟

الوفاق/ في ٢٦ فبراير، رفض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون استبعاد إرسال قوات برية إلى أوكرانيا. على الرغم من إقراره بعدم وجود إجماع حول هذا الأمر داخل حلف الأطلسي، أصر ماكرون على أنه «يجب عدم استبعاد أي شيء» وأنهم «سيفعلون كل ما بوسعهم للتأكد من عدم انتصار روسيا». وفي اليوم التالي، أعاد رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال تأكيد رسالته، قائلاً إنه «لا يمكن استبعاد أي شيء في الحرب». مثل ماكرون، أقر بعدم وجود إجماع حول المسألة، لكنه أصر أيضًا على أنهم «سيفعلون كل ما يلزم لضمان عدم قدرة روسيا على الفوز في هذه الحرب». هذا يطرح السؤال الواضح، ماذا بالضبط يمكن للغرب السياسي (فضلاً عن فرنسا وحدها) القيام به لـ «ضمان» هزيمة موسكو في أوكرانيا؟

عقبات تنظيمية

أولاً، يجب تشكيل تحالف واضح. لا يمكن لحلف الناتو المشاركة جماعيًا في أوكرانيا بسبب الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن اوكرانيا ليست عضوًا رسميًا. إن الاستشهاد بالمادة ٤ أو المادة ٥ سيتطلب عدوًا خارجيًا يهدد دولة أو دولًا متعددة من أعضاء حلف الناتو. وحتى في مثل هذه الحالة، ستحتاج جميع الدول الأعضاء إلى الموافقة على الدفاع الجماعي. ما مدى احتمال أن دولا مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا ستدخل في مواجهة مباشرة مع قوة عظمى عالمية مثل روسيا، حتى لو قررت موسكو التدخل في الدول الأعضاء في حلف الناتو مثل إستونيا أو لاتفيا؟ فضلاً عن إمكانية مثل هذا الأمر عندما يتعلق الأمر باوكرانيا. مساعدة كيان فاسد وإرهابي حتى ليس مغريًا للغاية.
ثانياً، حتى لو تم تشكيل مثل هذا الائتلاف، فمن المرجح جدًا أن يشمل دولًا اوضاعها سيئة مثل المملكة المتحدة وبولندا ودول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا). وهذا من شأنه فعليًا أن يقسم حلف الناتو إلى أعضاء من المستوى الأول، اعتمادًا على من هو في حرب مباشرة مع روسيا ومن ليس كذلك. لا يمكن للولايات المتحدة الانخراط بشكل مباشر، لأن هذا سيدفع العالم إلى الإبادة الحرارية النووية، مما يعني أن واشنطن العاصمة ستكون محدودة إلى حد كبير على ما تفعله بالفعل في أوكرانيا - اللوجستيات والاستخبارات والمراقبة والعمليات السرية والدعم غير المباشر بشكل عام. ومع ذلك، لا يزال هناك المعضلة الأكبر، من سيقاتل فعليًا مع القوات الروسية؟

فشل اوكراني ذريع

من الواضح تمامًا أن النظام الاوكراني سيحتاج إلى توفير معظم القوات. المشكلة الوحيدة هي أن هذا بالضبط ماكانوا يفعلونه خلال العامين الماضيين ولم يسر الأمر جيدًا، ولاسيما في الأسابيع الأخيرة. تم إبادة أفضل الأسلحة والمعدات التي يمتلكها حلف الناتو على يد القوات الروسية في أيام معدودة. وبينما تشغلها قوات النظام في كييف (رسميًا على الأقل)، إلا أنه لا توجد أدلة على أن جنود حلف الناتو سيحققون نتائج أفضل، بل على العكس. نشرت العديد من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بالفعل قوات العمليات الخاصة متنكرة في زي المتطوعين أو المرتزقة. ووفقًا لما ورد، أسر الجيش الروسي أفرادًا من الجنسية البولندية والألمانية نشروا لدعم عمليات واسعة النطاق تشمل دروعًا تم الحصول عليها من حلف الناتو. بالإضافة إلى ذلك، يُعتقد على نطاق واسع أن أفرادًا غربيين يشغّلون أيضًا الانظمة الأكثر تعقيدًا مثل نظام الصواريخ الأرض-جو «باتريوت» وأنظمة الدفاع الجوي المماثلة التي لم يكن لدى قوات النظام في كييف الوقت الكافي لإتقانها. ويمكن قول الشيء نفسه عن أنظمة الأسلحة الأخرى مثل MLRS M٢٧٠ (نظام الصواريخ متعدد الإطلاق) ونسخته ذات العجلات، HIMARS. وحده هذا يجعل من أفراد حلف الناتو هدفًا أساسيًا للجيش الروسي، كما تبين من الضربة في ١٦ يناير التي قتلت العديد من الفرنسيين في خاركيف. ذكرت مصادر روسية أن هؤلاء كانوا «متخصصين مدربين تدريبًا عاليًا يعملون على أنظمة أسلحة معقدة للغاية بالنسبة للمجندين العاديين». وهذا يمكن أن يفسر جزئيًا رد فعل ماكرون العاطفي إلى حد ما.

> لايمكن لحلف الناتو المشاركة جماعيًا في أوكرانيا بسبب الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن أوكرانيا ليست عضوًا رسميًا فيه

تخبط فرنسي

احتمال قوي آخر هو أن باريس تريد الانتقام لفقدان مستعمراتها (الجديدة) الأفريقية، وخاصة النيجر، مما عرض استغلالها لليورانيوم النيجيري وغيره من الموارد الهامة للخطر. و هذه نقطة مهمة للغاية بالنسبة لفرنسا، لأنها لا تزال ثاني أكبر مشغل لمحطات الطاقة النووية في العالم (٥٦ محطة إجمالاً). يعتبر دفع السعر الكامل لليورانيوم الأفريقي «غير ملائم» بالنسبة لباريس، وهو السبب في أنها أبقت دول مثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو في قبضة (جديدة) استعمارية لأكثر من نصف قرن بعد منحها رسميًا «الاستقلال». و بعد الإنقلابات المتتالية في افريقيا و تهديد المصالح الفرنسية، اضطرت فرنسا إلى البحث عن بدائل، حيث تغطي الطاقة النووية أكثر من ٧٠٪ من احتياجاتها من الطاقة.
ومع ذلك، فإن قضايا الطاقة لدى ماكرون بالتأكيد ليست سببًا لأوروبا لخوض حرب مع قوة عسكرية فائقة مثل روسيا، وقد أبلغ غالبية قادة الاتحاد الأوروبي ذلك بوضوح شديد.

معركة محفوفة بالمخاطر

بالإضافة إلى ذلك، حتى لو اندلع نزاع مباشر محتمل مع روسيا دون استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهو مجال تهيمن عليه موسكو تمامًا على أي حال، فإن الغرب السياسي لا يمتلك تفوقًا تقليديًا، على الرغم من كل الهذيان بأن لديه مثل هذا التفوق. من غير المرجح أن ترسل القوات الروسية ملايين الجنود للاستيلاء على الأراضي، في بولندا أو دول أخرى ستشارك في تدخل محتمل في غرب أوكرانيا. بدلاً من ذلك، من المرجح أن تطلق المئات من صواريخ كروز وباليستية وفوق صوتية على أهداف عسكرية.
وستكون هذه فقط ردة الفعل الأولية وسوف تتقدم بالتأكيد إلى تضمين أهداف أخرى ذات أهمية استراتيجية في جميع البلدان المشاركة، وعلى وجه الخصوص أنظمة الطاقة الخاصة بها والمنشآت الصناعية وبشكل عام أي شيء له ما يسمى بالاستخدام المزدوج (مما يعني أنه يمكن استخدامه لأغراض عسكرية). بمعنى آخر، ستدمر موسكو جميع الأهداف التي تعتبرها مهمة عسكرياً، مما يعيد اقتصادات البلدان المستهدفة عقودًا إلى الوراء. لا يريد أي زعيم عاقل لبلد مستقل (أو مستقل جزئيًا على الأقل) ذلك. وأوروبا ليس لديها طريقة للرد دون تصعيد الصراع إلى تبادل حراري نووي، واحد سيخسرونه بالتأكيد، لأنهم لم يستطيعوا الحفاظ على ترسانتهم الاستراتيجية في زمن السلم.

«أطباء بلا حدود» تنتقد سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه اللاجئين

قالت منظمة أطباء بلا حدود في تقريرها الجديد حول الهجرة إن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا تشكل صورة قاتمة حيث يشكل العنف البدني والتعذيب والاستغلال جزءًا من الحياة اليومية.
ووصف فيليكس براونسدورف، خبير اللاجئين في المنظمة الإنسانية الشهيرة في حديث مع إذاعة سويسرا الرومانية الوضع في دول شريكة الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا بأنه «نشهد نظامًا لمراكز الاحتجاز حيث يتم إعادة اللاجئين بعد اعتراضهم في البحر المتوسط بواسطة خفر السواحل الليبي. هذه معتقلات نتحدث فيها عن ظروف تعذيب شديدة، هذا نوع من العنف نراه في هذه الأشكال الخارجية من التعاون مع دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي ونعارضه».
وتابع حديثه عن ظروف الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي قائلاً: «هذه هي ما تسمى بالحلقة الثانية التي يواجه فيها الأشخاص الذين وصلوا إلى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أشكالاً أخرى أو أشكالاً مماثلة من العنف، بما في ذلك العنف البدني مثل الضرب. ومع ذلك، نرى أيضًا أشكالاً من عدم تقديم المساعدة لمن يسعون للحماية عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، عندما يحاولون تقديم طلب لجوء عند حدود بولندا وبيلاروسيا ثم يتم طردهم بعنف من قبل حرس الحدود البولنديين».
وشدد قائلاً: «من أغسطس ٢٠٢١ حتى سبتمبر ٢٠٢٣، ساعدت منظمة أطباء بلا حدود أكثر من ٢٨٠٠٠ شخص على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ممن أصيبوا بجروح أو إصابات بسبب الحواجز الحدودية أو الطرد أو عدم اتخاذ إجراءات البحث والإنقاذ».
وردًا على سؤال حول ما يجب على الاتحاد الأوروبي فعله لتحسين الوضع، قال براونسدورف: «في الواقع، هناك حاجة إلى تغيير المسار على مستوى الاتحاد الأوروبي لوقف العنف، ولكن أيضًا إنهاء عملية إزالة الإنسانية التي نشهدها تدريجيًا»»، وأضاف «لأن هذا مصحوب باستخدام مستمر للعنف ضد الباحثين عن الحماية، وبعد فترة يتم تصوره على أنه نوع من الأمر المعتاد. لا ينبغي أن يحدث هذا».
وتابع «يجب أن تكون ظروف استقبال اللاجئين إنسانية. لا نرى هذا في المراكز المغلقة في الجزر اليونانية. هناك ظروف صحية لا يمكن وصفها. في جزيرة ساموس على سبيل المثال، حددت فرقنا تفشي مرض الجدري. في هذا المخيم الذي يؤوي ٤٠٠٠ شخص، لا يوجد طبيب. لهذا السبب يجب على الحكومات ضمان توفير ظروف استقبال إنسانية على امتداد حدودها الخارجية، حيث يمكن للناس الراحة والتسجيل، ثم يمكن النظر في طلب اللجوء الأولي».